هل الدين مطابق الفطرة الإنسانية؟

الكاتب: لجنة الباحثين لموقع المتقين (ايران- عراق)[1]

استلام: ١٤٣٨/٠٥/١٦ قبول: ١٤٣٨/٠٨/٢٣

الملخص

قال الله الحكيم: «**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ**».[2] خلق الله الخلائق و نفخ في الإنسان من روحه (**وَ نَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي**)[3] وكل شيء بذاته يرجع الي اصله (**إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**)[4] فالسعادة هي سلوك سبيل الحياة الصحيحة علي منوال الشريعة الغراء والإهتداء بالهداية الخاصة (**رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**)[5] او (**الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى**)[6] مع إنّ السعادة للإنسان أمر حقيقيّ، وهذه السنن الفطريّة التي هي أُمور اعتباريّة، توجب حركته وسيره إلى مقام الكمال الحقيقيّ، فإذا ما انحرفت تلك السنن أحياناً في اعتبارها، فإنّ تلك السعادة الحقيقيّة والكمال المنشود لن يكونا من نصيبه.

١- لجنة الباحثين لموقع المتقين، ايران- عراق، http://motaghin.com/ar

٢- الروم، ٣٠.

٣- الحجر، ٢٩.

٤- بقره، ١٥٦.

٥- طه، ٥٠. وهي حكاية الله عن جواب موسي وهارون علي سؤال فرعون: «فمن ربّكما يا موسى»؟

٦- الأعلى، ٣-٢.

وأنّ أحكام الشرع وقوانينه التي وضعت على أساس الفطرة هي أحكام اعتباريّة وضعها منوط باعتبار الشارع، لكنّه اعتبار لا يتخطّى قيد شعرة مكانه الواقعيّ والحقّيقيّ، وقد استمدّ اعتباره هذا على أساس الإحتياجات التكوينية للإنسان وإيصاله إلى أعلى درجات الكمال الحقّيقيّ والوجوديّ، فلا معنى على هذا لأن يكون أمرٌ ما حلالًا في شريعة معيّنة وحراماً في أخرى.

الكلمات المفتاحية: الدين، الهداية، التكوين، الفطرة الإنسانية، التشريع

المقدمة

لدينا في القرآن الكريم آية صريحة وواضحة تكشف عن أنّ الإنسان قد خُلق على أساس الفطرة، وتَعُدّ الدين الإسلاميّ المبين ديناً قائماً على أساس الفطرة:

«فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَوةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ».[1]

قال العلامة الطباطبائي في تفسير هذه الآيات:

> الفطرة بناء نوع من الفَطر بمعنى الإيجاد والإبداع وفِطْرَتَ الله منصوب على الإغراء، أي الْزَم الفطرة، ففيه إشارة إلى أنّ هذا الدين الذي يجب إقامة الوجه له هو الذي تهتف به الخلقة وتهدي إليه الفطرة الإلهيّة التي لا تبديل لها.

١- الروم، ٣٢-٣٠.

و ذلك أنّه ليس الدين إلّا سنّة الحياة والسبيل التي يجب على الإنسان أن يسلكها حتى يسعد في حياته، فلا غاية للإنسان يتبعها إلا السعادة، وقد هدى كلّ نوع من أنواع الخليقة إلى السعادة التي هي بغية حياته بفطرته ونوع خلقته، وجهّز في وجوده بما يناسب غايته من التجهيز.

قال تعالى:

«**ربُّنَا الَّذِي أعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**».

و قال:

«**الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * والَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى**».

فالإنسان كسائر الأنواع المخلوقة مفطور بفطرة تهديه إلى تتميم نواقصه ورفع حوائجه، وتهتف له بما ينفعه وما يضرّه في حياته، قال تعالى:

«**ونَفْسٍ ومَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وتَقْوَاهَا**».[1]

وهو مع ذلك مجهّز بما يتمّ له به ما يجب له أن يقصده من العمل، قال تعالى:

«**ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ**».[2]

فللإنسان فطرة خاصّة تهديه إلى سنّة خاصّة في الحياة، وسبيل معيّنة ذات غاية مشخّصة، ليس له إلّا أن يسلكها خاصّة، وهو قوله:

«**فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**».

١- الشمس، ٨-٧.

٢- العبس، ٢٠.

وليس الإنسان العائش في هذه النشأة إلّا نوعاً واحداً لا يختلف ما ينفعه وما يضرّه بالنظر إلى هذه البُنية المؤلّفة من روح وبدن، فما للإنسان من جهة أنّه إنسان إلا سعادة واحدة وشقاء واحد، فمن الضروريّ حينئذٍ أن يكون تجاه عمله سنّة واحدة ثابتة يهديه إليها هادٍ واحد ثابت، وليكن ذاك الهادي هو الفطرة ونوع الخلقة، ولذلك عقّب قوله:

«**فِطْرَتَ اللهِ التي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا بقوله: لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ**».

فلو اختلفت سعادة الإنسان باختلاف أفراده، لم ينعقد مجتمع واحد صالح يضمن سعادة الأفراد المجتمعين.

ولو اختلفت السعادة باختلاف الأقطار التي تعيش فيها الأمم المختلفة، بمعنى أن يكون الأساس الواحد للسنّة الاجتماعيّة أعني الدين هو ما يقتضيه حكم المنطقة، كان الإنسان أنواعاً مختلفة باختلاف الأقطار.

ولو اختلفت السعادة باختلاف الأزمنة، بمعنى أن تكون الأعصار والقرون هي الأساس الوحيد للسنّة الدينيّة، اختلفت نوعيّة كلّ قرن وجيل مع من ورثوا من آبائهم أو أخلفوا من أبنائهم، ولم يسر الإجتماع الإنسانيّ سير التكامل، ولم تكن الإنسانيّة متوجّهة من النقص إلى الكمال، إذ لايتحقّق النقص والكمال إلّا مع أمر مشترك ثابت محفوظ بينهما.

وليس المراد بهذا إنكار أن يكون لاختلاف الأفراد أو الأمكنة أو الأزمنة بعض التأثير في انتظام السنّة الدينيّة في الجملة، بل إثبات أنّ الأساس للسنّة الدينيّة هو البنية الإنسانيّة التي هي حقيقة واحدة ثابتة مشتركة بين الأفراد، فللإنسانيّة سنّة واحدة ثابتة بثبات أساسها الذي هو الإنسان، وهي التي تدير رحى الإنسانيّة مع ما يلحق بها من السنن الجزئيّة المختلفة باختلاف الأفراد أو الأمكنة أو الأزمنة.

و هذا هو الذي يشير إلى قوله بعد:

«ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ».

و سنزيد المقام إيضاحاً في بحث مستقلّ إن شاء الله تعالى.[١]

تفسير العلامة الطباطبائي لمعنى كون الدين فطريًّا في فصول

ثمّ يقول في فصل مستقلّ تحت عنوان:

كَلَامٌ في معنى كَوْنِ الدِّينِ فِطْرِيًّا في فُصُولٍ:

أ. امتلاك كلّ نوع من الموجودات طريقًا تكوينيًّا يسير عليه في تكامله (الهداية العامّة)

إذا تأمّلنا هذه الأنواع الموجودة التي تتكوّن وتتكامل تدريجاً، سواء كانت ذوات حياة وشعور كأنواع الحيوان، أم ذات حياة فقط كأنواع النبات، أو ميّتة غير ذي حياة كسائر الأنواع الطبيعيّة على ما يظهر لنا، وجدنا كلّ نوع منها يسير في وجوده سيراً تكوينياً معيناً ذا مراحل مختلفة بعضها قبل بعض، وبعضها بعد بعض، يرد النوع في كلّ منها بعد المرور بالبعض الذي قبله وقبل الوصول إلى ما بعده، ولا يزال يستكمل بطيّ هذه المنازل حتى ينتهي إلى آخرها وهو نهاية كماله.

نجد هذه المراتب المطويّة بحركة النوع يلازم كلّ منها مقامه الخاصّ به لايستقدم ولا يستأخر من لدن حركة النوع في وجوده إلى أن تنتهي إلى كماله، فبينها رابطة تكوينيّة يربط بها بعض المراتب ببعض بحيث لا يتجافى ولا ينتقل إلى غير مكانه، ومن هنا يستنتج أنّ للنوع غاية تكوينيّة يتوجّه إليها من أوّل وجوده حتى يبلغها.

١- الطباطبائي، ١٩٧٣، ج١٦، صص. ١٨٨-١٨٦.

فالجوزة الواحدة مثلًا إذا استقرّت في الأرض استقراراً يهيّؤها للنموّ على اجتماع ممّا يتوقّف عليه النموّ من العلل والشرائط، كالرطوبة والحرارة وغيرهما، أخذ لُبُّها في النموّ وشقّ القشر وشرع في ازدياد من أقطار جسمه، ولم يزل يزيد وينمو حتى يصل إلى حدّ يعود فيه شجرة قويّة خضراء مثمرة. ولا يختلف حاله في مسيره هذا التكوينيّ، وهو في أوّل وجوده قاصداً قصداً تكوينيّاً إلى غايته التكوينيّة التي هي مرتبة الشجرة الكاملة المثمرة.

و كذا الواحد من نوع الحيوان، كالواحدة من الضأن مثلًا، لا نشكّ في أنّها في أوّل تكوّنها جنيناً متوجّهة إلى غايتها النوعيّة التي هي مرتبة الضأنة الكاملة التي لها خواصّها، فلا تضلّ عن سبيلها التكوينية الخاصّة بها إلى سبيل غيرها، ولا تنسى غايتها يوماً فتسير إلى غاية غيرها كغاية الفيلة مثلاً أو غاية شجرة الجوز مثلًا، فكلّ نوع من الأنواع التكوينية له مسير خاصّ في استكمال الوجود ذو مراتب خاصّة مترتّبة بعضها على بعض تنتهي إلى مرتبة هي غاية النوع ذاتاً، يطلبها طلباً تكوينياً بحركته التكوينية، والنوع في وجوده مجهّز بما هو وسيلة حركته وبلوغه إلى غايته.

وهذا التوجّه التكوينيّ لاستناده إلى الله يسمّى هداية عامّة إلهيّة، وهي كما عرفت لا تضلّ ولا تخطئ في تسيير كلّ نوع مسيره التكوينيّ وسوقه إلى غايته الوجوديّة بالاستكمال التدريجيّ، وبإعمال قوّته وأدواته التي جهّز بها لتسهيل مسيره إلى غايته.

قال تعالى:

«رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى».

و قال:

«الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * والَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * والَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَآءً أَحْوَى».[1]

١- الأعلى، ٥-٢.

ب. شمول الهداية التكوينية العامّة للإنسان وحاجته إلى المجتمع في تحقيقها وإلى النظام في سعادته

نوع الإنسان غير مستثنى من كلّية الحكم المذكور، أعني شمول الهداية العامّة له، فنحن نعلم أنّ النطفة الإنسانيّة من حين تشرع في التكوّن متوجّهة إلى مرتبة إنسان تامّ كامل له آثاره وخواصّه، قد قطع في مسيره مراحل الجنينيّة والطفوليّة والمراهقة والشباب والكهولة والشيب.

غير أنّ الإنسان يفارق سائر الأنواع الحيوانية والنباتية وغيرها فيما نعلم في أمر، وهو أنّه لِسعة حاجته التكوينية وكثرة نواقصه الوجودية لايقدر على تتميم نواقصه الوجودية ورفع حوائجه الحيوية وحده، بمعنى أنّ الواحد من الإنسان لا تتمّ له حياته الإنسانيّة وهو وحده، بل يحتاج إلى اجتماع منزليّ، ثمّ اجتماع مدنيّ يجتمع فيه مع غيره بالإزدواج والتعاون والتعاضد، فيسعى الكلّ بجميع قواهم التي جهّزوا بها للكلّ، ثمّ يقسّم الحاصل من عملهم بين الكلّ فيذهب كلّ بنصيبه على قدر زنته الاجتماعيّة.

وهذه المدنية ليست بطبيعية للإنسان، بمعنى أن ينبعث إليها من ناحية طبيعته الإنسانيّة ابتداءً، بل له طبيعة مستخدمة لغيره لنفع نفسه ما وجد إليه سبيلاً.

فهو يستخدم الأمور الطبيعية ثمّ أقسام النبات والحيوان في سبيل مقاصده الحيوية، فهو باستخدام فرد مثله أو أفراد أمثاله أجراً، لكنه يجد سائر الأفراد أمثاله في الأميال والمقاصد وفي الجهازات والقوى، فيضطرّ إلى المسالمة وأن يسلّم لهم حقوقاً مثل ما يراه لنفسه.

وينتهي هذا التضارب بين المنافع أن يشارك البعض البعض في العمل التعاونيّ، ثمّ يقسم الحاصل من الأعمال بين الجميع ويعطى منه لكلّ ما يستحقّه.

وكيف كان، فالمجتمع الإنسانيّ لا يتمّ انعقاده ولا يعمّر إلّا بأُصول علميّة وقوانين اجتماعيّة يحترمها الكلّ، وحافظ يحفظها من الضيعة، ويجريها في المجتمع، وعند ذلك تطيب لهم العيشة وتشرف عليهم السعادة.

أمّا الاصول العلمية، فهي معرفته إجمالاً بما عليه نشأة الوجود من الحقيقة، وما عليه الإنسان من حيث البداية والنهاية، فإنّ المذاهب المختلفة مؤثّرة في خصوص السنن المعمول بها في المجتمعات، فالمعتقدون في الإنسان أنّه مادّيّ ليس له من الحياة إلّا الحياة المعجلّة المؤجّلة بالموت، وأن ليس في دار الوجود إلا السبب المادّيّ الكائن الفاسد، ينظّمون سنن اجتماعهم بحيث تؤدّيهم إلى اللذائذ المحسوسة والكمالات المادّيّة، ما وراءها شيء.

والمعتقدون بصانع وراء المادّة كالوثنيّة يبنون سننهم وقوانينهم على إرضاء الآلهة ليسعدوهم في حياتهم الدنيويّة.

والمعتقدون بالمبدأ والمعاد يبنون حياتهم على أساس يسعدهم في الحياة الدينوية ثمّ في الحياة المؤبّدة التي بعد الموت، فصور الحياة الاجتماعية تختلف باختلاف الأصول الإعتقاديّة في حقيقة العالم والإنسان الذي هو جزء من أجزائه.

وأمّا القوانين والسنن الاجتماعية، فلولا وجود قوانين وسنن مشتركة يحترمها المجتمعون جميعهم أو أكثرهم ويتسلّمونها، تفرّق الجمع وانحلّ المجتمع.

وهذه السنن والقوانين قضايا كلّيّة عمليّة صورها: يجب أن يفعل كذا عند كذا أو يحرم أو يجوز، وهي أيًّا ما كانت، معتبرة في العمل لغايات مُصلحة للاجتماع والمجتمع تترتّب عليها، تسمّى مصالح الأعمال ومفاسدها.

ج. شروط النظام المؤدّي إلى السعادة

قد عرفت أنّ الإنسان إنّما ينال ما قدّر له من كمال وسعادة بعقد مجتمع صالح تحكم فيه سنن وقوانين صالحة تضمن بلوغه ونيله سعادته التي تليق به، وهذه السعادة أمر أو أُمور كماليّة تكوينيّة تلحق الإنسان الناقص الذي هو أيضاً موجود تكوينيّ، فتجعله إنساناً كاملًا في نوعه تامّاً في وجوده.

فهذه السنن والقوانين وهي قضايا عمليّة واعتباريّة واقعة بين نقص الإنسان وكماله، متوسطة كالعبرة- أي المعبر- بين المنزلتين، وهي كما عرفت تابعة للمصالح التي هي كمال أو كمالات إنسانيّة، وهذه الكمالات أُمور حقيقيّة مسانخة ملائمة للنواقص التي هي مصاديق حوائج الإنسان الحقيقيّة.

فحوائج الإنسان الحقيقيّة هي التي وضعت هذه القضايا العمليّة واعتبرت هذه النواميس الاعتبارية، والمراد بالحوائج هي ما تطلبه النفس الإنسانيّة بأميالها وعزائمها، ويصدّقه العقل الذي هو القوّة الوحيدة التي تميّز بين الخير والنافع وبين الشرّ والضارّ، دون ما تطلبه الأهواء النفسانيّة ممّا لا يصدّقه العقل، فإنه كمال حيوانيّ غير إنسانيّ.

فأُصول هذه السنن والقوانين يجب أن تكون الحوائج الحقيقيّة التي هي بحسب الواقع حوائج لا بحسب تشخيص الأهواء النفسانيّة.

وقد عرفت أنّ الصنع والإيجاد قد جهّز كلّ نوع من الأنواع ومنها الإنسان من القوى والأدوات بما يرتفع بفعّاليّته حوائجه ويسلك به سبيل الكمال، ومنه يستنتج أنّ للجهازات التكوينيّة التي جهّز بها الإنسان اقتضاءات للقضايا العمليّة المسمّاة بالسنن والقوانين، التي بالعمل بها يستقرّ الإنسان في مقرّ كماله مثل السنن والقوانين الراجعة إلى التغذّي المعتبرة بما أنّ الإنسان مجهّز بجهاز التغذّي، والراجعة إلى النكاح بما أنّ الإنسان مجهّز بجهاز التوالد والتناسل.

- **ضرورة الدين لتحقيق السعادة المطابقة للتكوين وظهور معنى فطريّة الدين**

فتبيّن أنّ من الواجب أن يتّخذ الدين، أي الأصول العلميّة والسنن والقوانين العمليّة التي تضمن باتخاذها والعمل بها سعادة الإنسان الحقيقيّة من اقتضاءات الخلقة الإنسانيّة وينطبق التشريع على الفطرة والتكوين، وهذا هو المراد بكون الدين فطريّاً، وهو قوله تعالى:

«فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ».

د. أوجه تسميات الدين بالأسماء المختلفة

قد عرفت معنى كون الدين فطريّاً، فالإسلام يسمّى دين الفطرة لما أنّ الفطرة الإنسانيّة تقتضيه وتهدي إليه.

ويسمى إسلاماً، لِمَا أنّ فيه تسليم العبد لإرادة الله سبحانه منه، ومصداقَ الإرادة، وهي صفة الفعل لا صفة الذات، تجمع العلل المؤلّفة من خصوص خلقة الإنسان وما يحتفّ به من مقتضيات الكون العامّ على اقتضاء الفعل أو الترك.[1]

قال تعالى:

«إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلَامُ».[2]

ويسمّى دين الله، لأنّه الذي يريده الله من عباده من فعل أو ترك، بما مرّ من معنى الإرادة.

١- يريد أنّ الدين يسمّى إسلامًا لسببين: الأول كونه تسليمًا للإرادة الإلهيّة؛ والثاني: كونه عين الإرادة الإلهيّة ومصداقًا لها وفعلًا من أفعالها، وهذا الفعل يلاحظ واقع الإنسان وما ينبغي أن يكون عليه فيأمر بالفعل تارة لبعض الأعمال هي الواجبات وبالترك تارة أخرى لأعمال أخرى هي المحرّمات.

٢- آل عمران، ١٩.

ويسمّى سبيل الله؛ لما أنّه السبيل التي أرادها الله أن يسلكها الإنسان لتنتهيَ به إلى كماله وسعادته؛ قال تعالى:

«**الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا**».[١]

وأمّا أنّ الدين الحقّ يجب أن يؤخذ من طريق الوحي والنبوّة ولا يكفي فيه العقل، فقد تقدّم بيانه في مباحث النبوّة وغيرها من مباحث الكتاب.[٢]

مع أنّ أحكام الشرع و قوانينه التي وضعت على أساس الفطرة هي أحكام اعتباريّة وضعها منوط باعتبار الشارع، لكنّه اعتبار لا يتخطّى قيد شعرة مكانه الواقعيّ و الحقيقيّ، و قد استمدّ اعتباره هذا على أساس الإحتياجات التكوينية للإنسان و إيصاله إلى أعلى درجات الكمال الحقيقيّ و الوجوديّ، فلا معنى على هذا لأن يكون أمرٌ ما حلالًا في شريعة معيّنة و حراماً في أخرى.

تشريع النكاح وحرمة اللواط والزنا

فالزواج والنكاح مثلاً هو أمر فطريّ أمضاه الشرع و أقرّه، و انسجم التشريع فيه مع التكوين.

في حين أنّ العلاقة الجنسيّة بين الجنس الواحد أمر غير فطريّ، حرّمه الشرع و عيَّنَ له العقوبة الصارمة، و نجد أنّ أمر التشريع وهو الحرمة قد انطبق على التكوين وهو المنع:

١- الأعراف، ٤٥.

٢- الطباطبائي، ١٩٧٣، ج١٦، صص. ٢٠٣-١٩٨.

«وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ».[1]

فاللواط وهو العلاقة الجنسيّة بين جنس الرجال يوجب قطع سبيل الزواج، ويستتبع المقت، والعدوان والإسراف، لذا فقد عُدّ ممنوعاً وحراماً وقبيحاً في هذه الآيات، ولا اختصاص لهذا الأمر بشريعة دون أخرى، لأنّه مخالف لمسيرة التكوين ولمصالح الفرد والمجتمع، ومخالف للسنّة الإنسانيّة والقانون الفطريّ والإلهيّ، لذا فقد اعتبر الشارع المقدّس حرمته عامّة و مطلقة في كلّ مكان وزمان وفي كلّ شريعة.

وهذا العمل ينطوي على قدر من القُبح بحيث تمتنع منه الحيوانات، إذ لا يُشاهَد مثيله في أحد منها، حتّى القرد يهرب منه ويشمئزّ وينفر.

وينبغي هنا ملاحظة درجة قبح ووقاحة لوردات مجلس الأعيان الإنجليزيّ- الذين يعتقد رئيسهم حسب نظريّة داروين أنّه من نسل القرد- في إعلانهم إباحة فعل قوم لوط الشنيع هذا، بحيث لم يُعهد عن الأقوام التي سبقت قوم لوط أن دنّسوا أنفسهم به؛ هذا المجلس الذي يفضّل الآراء المرفوضة لبرتراند راسل الذي سقط من المسيحيّة إلى حضيض الإلحاد، وآراء فرويد اليهوديّ على تعاليم السيّد المسيح عليه السلام فيصدر مصادقته على قانون اللواط، ثمّ ينهمكون بارتكابه في مجالسهم ومحافلهم المنكرة.

قَبَّحَهُمُ اللهُ وَ مَا عَمِلُوا وَ مَا اسْتَنُّوا وَلَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنُوا قَاطِعاً لِنَسْلِهِمْ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

١- الأعراف، ٨١-٨٠

إنّ فطرة الإنسان تستدعي زواج الرجل والمرأة اللذين ينجذبان إلى بعضهما وفق السنّة الإلهيّة المودعة في وجودهما، كما ينجذب قطبا الكهربائيّة الموجب والسالب أو مركزا الفعل والإنفعال لبعضهما، فتنعقد بالشرارة الإلهية النطفة في الرحم، وينشأ منها إنسان هو خليفة الله فيطأ بقدمه ساحة الوجود.

فقولوا بربّكم وفق أيّة سنّة، وعلى أساس أيّة خاصّيّة يتمّ جماع الرجال للرجال، أو النساء للنساء؟ غير أن يشبها اجتماع قطبين موجبين أو قطبين سالبين، أو اجتماع نوعين للفاعلية المحضة أو نوعين للقابلية المحضة؟ و أيّ شيء سيوجب غير البُعد و الابتعاد عن بعضهما، وغير تسبيب النفور والضجر والملل والمفاسد والأضرار الجانبيّة التي لا تعدّ ولا تحصى؟

وقد قال آية الله العلّامة الطباطبائي في المقالة السادسة من «أُصول الفلسفة» تحت عنوان «الفطرة الإنسانيّة حكم يتكوّن بإلهام الطبيعة:

> إنّ حرّيّة الإنسان باعتبارها موهبة طبيعيّة هي في حدود هداية الطبيعة، و بالطبع فإنّ هداية الطبيعة مرتبطة بالتجهيزات التي تمتلكها البُنية النوعية. وعلى هذا فإنّ هداية الطبيعة (الأحكام الفطرية) ستحدّد بالأعمال التي تنسجم مع أشكال وتركيبات التجهيزات البدنيّة.
>
> فنحن لا نجيز مثلاً أيّة رغبات جنسيّة تتمّ بغير طريق الزواج (سواء كانت بين رجل ورجل، امرأة وامرأة، رجل وامرأة من غير طريق الزواج إنسان مع غير الإنسان، إنسان مع نفسه، تناسل من طريق غير طريق الزواج).

ولن نشجّع التربية الاشتراكيّة للأطفال، و إلغاء النسب و الوراثة، وإبطال الأصول والأعراق وغير ذلك، لأنّ البنية المرتبطة بالزواج والتربية تتعارض مع هذه المسائل.[1]

ويتّضح من هذا البيان مدى الخطأ الفاحش الذي ارتكبه مَنْ عدّ وطء الغلام مباحاً، كما فعل أتباع المالكيّة تبعاً لرأي إمامهم مالك بن أنس، وكيف انغمروا في ورطة مُهلكة؛ لمخالفتهم سنّة التكوين والفطرة من جهة، وحكم الكتاب والشريعة من جهة أخرى.

ومع أنّ الزنا ليس كاللواط في مجانبة سبيل البذر والتناسل ولهذا السبب فإنّ عقوبته أخفّ من حدّ اللواط، لكنّه مع ذلك يمتلك قبحاً فطريّاً بلحاظ حفظ النسب والأولاد، وتبعاً للغيرة التي وهبها الله للرجال على عرضهم وناموسهم.

وقد حُرّم الزنا في جميع الشرائع، بل إنّه كان يعدّ من الأمور الشنيعة والقبيحة عند الأقوام الهمجيّين والصحراويّين قبل التشريع، بل حتّى عند المادّيّين والطبيعيّين من منكري الخالق و منكري الوحي و النبوّة و الشرائع.

«وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا».[2]

حرمة شرب الخمر

كما أنّ استعمال الخمر و المسكر رجس أيضاً و من عمل الشيطان، فكيف يمكن أن يكون حلالًا في شريعة ما وحراماً في أخرى؟

١- الطباطبائي، ج٢، صص. ٢٠٠-١٩٩.

٢- الإسراء، ٣٢.

أيمكن إباحة المسكرات التي تزيل العقل، فتجعل الإنسان في صفّ المجانين؟

إنّ الناس يفضّلون الابتلاء بأشدّ الأمراض كالسلّ والسرطان و البرص والجذام والعمى والشلل على الإصابة بالجنون، فإنسانيّة الإنسان بعقله لا بشيء آخر، والإنسان بلا عقل أسفل وأرذل من جميع الحيوانات والوحوش. كما أنّ تأثير المسكر على الإنسان هو سوقه إيّاه للجنون، فما الفرق بين الجنون الدائميّ والجنون المؤقّت؟

أفيمكن في هذه الحالة اعتبار المسكر خارجاً عن شروط الحليّة والحرمة؟ أو الحكم بحلّيّته؟

لقد قلنا إنّ الأحكام الفطرية هي الأحكام التي تعدّ واسطة لنيل الكمال، وسير الإنسان إلى أعلى درجات الإنسانيّة؛ أفشرب الخمر له ميزة كهذه؟ أو هل يسير السكّير دوماً في طريق مدارج ومعارج الكمال؟

أوَ يطوي الطريق المطلوب للكمال رجل مخمور لا يفرّق بين زوجته وأُخته وأُمّه، فيشاركهنّ فراشه؟

أَوَ يَعدّ الرجل المخمور الذي يقذف طفله حال غضبه من الشرفة إلى ساحة المنزل إنساناً؟

أيعدّ إنساناً الرجل السكران الذي تكتنفه الخيالات المشوّهة والمموّهة، فيتخبّط في عالم الأوهام والخيالات، بحيث يتصوّر قلم الكتابة نخلة عالية، وساقية الماء بحراً يباباً؟

كلّا بالطبع، فشرب الخمر من أسوأ المسائل المعاكسة للفطرة والسنّة الآدميّة، فهو يهوي بالإنسان ويحرمه من جميع المزايا والحظوظ.

أيعقل أنّ السيّد المسيح عليه السلام قد قام بتحليل هذه المادّة الخبيثة وهذا الشيطان الرجيم؟

إنّ أغلب المسيحيّين بما فيهم الكاثوليك والبروتستانت يحتسون الخمر ويعتبرونها دم عيسى.

فيا للعجب! كم يحتوي بدن السيّد المسيح من الدم بحيث ينقضي على صعوده إلى السماء بما يقرب من ألفي سنة ولا زال نصارى العالم يحتسون من دمه فلا ينفد ولا ينضب؟

كلّا وحاشا، فلا السيّد المسيح شرب الخمر، ولا أُمّة المصطفاة، ولا حُلّلت الخمر في كتاب الإنجيل السماويّ، ولا أجاز المسيح لحواريه شربها يوماً.

لقد أبطل المرمنيّون وهم أمريكيّو الأصل من غير المهاجرين والمقيمين هناك؛ والساكنون في ولاية إتازونا أساس الكاثوليك والبروتستانت، وقالوا بحرمة الخمر وشربها، وعدّوا من الخطأ نسبة السيّد المسيح إلى شرب الخمر، فقد كان يشرب عصير العنب، فأساءوا بعد ذلك الاستفادة من هذا العمل فنسبوا إليه شرب الخمر.

تشير الآيات القرآنيّة بصراحة وبألفاظ وعبارات واضحة إلى أنّ شرب الخمر من الخبائث، وأنّها رجس من عمل إبليس وتلبيسه على الناس، أشاعها بينهم لإيقاع العداوة والبغضاء بينهم، ولصدّهم عن ذكر الله والصلاة والتضرّع لمقام عزّه وقطع طريق العبوديّة للخالق:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَآءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَوةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ * وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا إِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ».[1]

١- المائدة، ٩٢-٩٠.

حرمة الربا

ويعدّ الربا من المصاديق والأحكام المعاكسة للفطرة بشكل واضح وبيّن، ويتضمّن معناه الاستفادة المجّانية وبلا عوض من جهود الناس وأتعابهم، فهو في الحقيقة يمثّل استخدام الشخص المظلوم وتسخيره لخدمة الشخص الظالم المتجاوز، فالشخص المرابي يأخذ فائدة مقابل لا شيء، إذ عند استرداده القرض الذي أقرضه، فما معنى أخذه الزيادة عليه؟ خلافاً للبيع والشراء اللذين يمثّلان حصول منفعة أزاء عمل معين، وفي الحقيقة فإنّهما يمثّلان حصول منفعة مقابل صرف عمر بذله البائع في تهيئة الاجناس المعيّنة وعرضها.

ونلحظ لهذا أنّ الشخص المشتري لا يحسّ بالقلق والضجر بالفطرة والوجدان حين يشتري شيئاً مع علمه بأنّ البائع ينتفع ببيعه منه، على العكس من الشخص المستقرض الذي يحسّ بالضجر والملل والقلق تجاه الزيادة التي يتقاضاها منه المقرض، فكأنّما قَرَعَتْهُ قارعة أو ألمّ به خطب، ولو كانت الزيادة طفيفة وتافهة، وهذا لا يحصل إلّا بإحساس الشخص المقترض عند سداده للزيادة بإجباره على ذلك وقهره عليه، لا فرق في هذا الأمر وفق أيّ مذهب ونظام تمّ؛ وهو معنى كون جميع أقسام الربا وتصريف النقود وفوائد البنوك أمراً غير فطريّ، بل معاكساً للفطرة، ولو كانت الفائدة المستحصلة في أدنى مراتبها.

لقد حوّل مرابو العالم والبنوك الدنيا إلى سوق للإستثمار والإستعمار والإستهلاك والإستعباد، وهو أقسى وأشدّ ألف مرّة ممّا كان يحصل في زمن الرقّ والعبوديّة وشراء وبيع الغلمان والجواري، فذاك كان يحصل لفئة وطبقة خاصّة وفي موارد معيّنة محدودة، وهذا يمثّل ابتلاع جميع العالم ومصادرة جهود الشيخ والشابّ والرجل والمرأة والآمر والمأمور والرئيس والمرؤوس وصاحب العمل والموظّف بلقمة واحدة.

معنى فطريّة هذه التشريعات وكيفيّة اعتبارها

فهذه الأحكام التي تمّ اعتبارها بإرادة الله ونظره فاقت في إحكامها ومتانتها كلّ أمر آخر، وكانت أكثر توفيقاً ونجاحاً في إيصال الإنسان إلى الهدف الأصليّ للخلقة، لأنّها تنطبق مع حكم العقل وحكم الشهود والوجدان.

ومعنى الإعتبار أنّ المعْتَبر وهو الله سبحانه قد قرّرها وعيّنها بلحاظ الهيكل البُنيويّ والقوى المادّيّة والطبيعيّة، وبرعاية الأمور النفسيّة والروحيّة للإنسان، بعيداً عن ذرّة من الحقّد والحسد وإعمال الغرض ولحاظ النفع الشخصيّ والفائدة الذاتيّة، فقد حُسبت جميع المصالح والمفاسد، وأسباب النجاة والفوز وعوامل الهلاك والشقاء، بأدقّ الحسابات وأعمقها وأكملها، ثمّ جُعل الحكم تبعاً لهذه النظرة؛ أشبه بطبيب حاذق يعاين مرض المريض ويطالعه ويناقش جوانبه وسوابقه ولواحقه، ويجري المقارنات، ويراعي الظروف الزمانيّة والمكانيّة والأمور الوراثيّة، ثمّ يعتبر بعد تشخيص المرض دواءً له.

فهذا الإعتبار يقابل الحقيقة، أي يقابل الخارج و الخارجيّة، أي حكمٌ و نظرٌ.

فنظر الطبيب هو نظر الشخص المعتبر، وهو الذي يعتبر الأدوية الفلانيّة في وصفة الدواء التي يعطيها للمريض.

ثمّ إنّ المريض الذي يمثّل مرضه أمراً حقيقيّاً، يعمل بالنظريّة الاعتبارية للطبيب، فيستعمل الدواء ويشفى في النتيجة، والشفاء بدوره أمر حقيقيّ.

ومن ثمّ فإنّ اعتبار نظريّة الطبيب، أي تقييم هذا الدواء وفق نظره، هو أمر صحيح وكامل جداً ليس فوقه شيء، إذ يستحيل أن يصف الطبيب في هذه الحال دواءً خلافاً لنظريّته بخصوص هذا المريض، كأن يصف مثلًا دواءً يعاكسه، و إلا لدفع بالمريض إلى حافّة الهلاك، ولمَا سمِّيَ آنذاك بالطبيب، بل وجب تسميته بالقاتل والمفسد والجاني.

فالطبيب يقضي عمره في الدراسة والتحصيل وإجراء التجارب ليكون ماهراً في فنّه، وليؤيد بنظره هذا الإعتبار بشكل صحيح، فلا يمكنه تخطّي هذا الإعتبار القائم به مائة في المائة أو تجاوزُه.

لذا، فإنّ قضاء عمر في مشقّة الدراسة والتعلّم والتعليم، والسهر في خفارة المستشفيات- وهي كلها أُمور حقيقيّة- كان من أجل حصول وإيجاد هذا الأمر الاعتباريّ.

أمّا اعتبار الخالق الحكيم فهو من الصحّة والصواب ومطابقة المراد، بحيث ينبغي القول حقّاً إنّه يفضل آلافاً من الحقّائق، لأنّه مفتاح جميع أنواع السعادة وكمال الحظّ.

ولقد بيّن العلامة الطباطبائي هذه الحقائق مفصّلاً في المقالة السادسة من «أُسس الفلسفة والمذهب الواقعيّ»؛ كما بيّن بكمال الدقّة هذه الحقيقة في تفسير الآية المباركة المتعلّقة بالفطرة على النحو الذي أوردناه.

الخاتمة

ويتّضح جيّداً وبشكل مفصّل ممّا أوردناه من تفسير «الميزان» أنّ مراد العلّامة من فطرة الإنسان هو البنية الوجوديّة بما يشمل الجسم والروح، وذلك الطريق والمسير الذي يوصله إلى غاية الخلقة وهدفها من الكمال المنشود والسعادة المطلقة.

والمراد بدين الفطرة تلك القواعد والأحكام المؤثّرة في سير الإنسان باتّجاه سعادته وكماله، وهذه القواعد والقوانين والسنن بالرغم من أنّها أصبحت معتبرة باعتبار الشارع المقدّس، لكنّها كانت قائمة على أساس منطق العقل ووصول الإنسان إلى درجة الإنسانيّة، لا على أساس منطق الحسّ والشهوة الذي يهبط به إلى مرتبة الحيوانيّة والبهيميّة.

إنّ السعادة للإنسان أمر حقيقيّ، وهذه السنن الفطريّة التي هي أُمور اعتباريّة، توجب حركته وسيره إلى مقام الكمال الحقيقيّ، فإذا ما انحرفت تلك السنن أحياناً في اعتبارها، فإنّ تلك السعادة الحقيقيّة والكمال المنشود لن يكونا من نصيبه. ومع أنّ أحكام الشرع وقوانينه التي وضعت على أساس الفطرة هي أحكام اعتباريّة[1] وضعها منوط باعتبار الشارع، لكنّه اعتبار لا يتخطّى قيد شعرة مكانه الواقعيّ والحقّيقيّ، وقد استمدّ اعتباره هذا على أساس الإحتياجات التكوينيّة للإنسان وإيصاله إلى أعلى درجات الكمال الحقّيقيّ والوجوديّ، فلا معنى على هذا لأن يكون أمرٌ ما حلالًا في شريعة معيّنة وحراماً في أخرى.[2]

ملاحظة: تمّ اختيار هذا البحث من كتاب: «نظرة على مقالة بسط وقبض نظرية الشريعة» لسماحة العلامة السيّد محمّد حسين الحسينيّ الطهراني، والذي اعتمد فيه على «تفسير الميزان» للعلامة الطباطبائي، وقد قامت الهيئة العلميّة بمراجعة النصوص المترجمة ومقابلتها مع أصلها عند الضرورة، وجعلت الإضافات البيانيّة والتحقيقيّة بين معكوفتين.

المصادر

١- **القرآن الكريم.**

٢- الحسينى الطهراني، السيد محمد حسين.، **نظرة على مقالة بسط وقبض نظرية الشريعة للدكتور عبدالكريم سروش**، بيروت: دار المحجة البيضاء.

٣- الطباطبائى، السيد محمد حسين.، **أُسس الفلسفة والمذهب الواقعي**، الشيخ محمّد الآخوندي.

٤- المصدر نفسه.، (١٩٧٣)، **الميزان فى تفسير القرآن**، بيروت: مؤسسة الأعلمي للطمبوعات.

١- راجع البحث الخاصّ بهذا الموضوع تحت عنوان: الحقائق والاعتباريّات.

٢- الحسيني الطهراني، صص. ٢٤٦-٢٥٥.